### اكد ان مستقبل العراق يمر من بوابة المصالحة

# المالكي: شعبنا بدأ يخرج من ظلام التطرف الى نور الديمقراطية

**متابعة : اكرم عبد المجيد**

قال رئيس الوزراء نوري المالكي عقب لقاء جمعه بالرئيس الامريكي جورج بوش بواشنطن على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة ان العراق يؤكد للجميع أن مستقبله يمر من بوابات المصالحة الوطنية والاتفاقات السياسية.

وخاطب المالكي بوش قائلا "يتهمني البعض بالانحياز للشيعة تارة وللسنة تارة أخرى؛ لكنني مصر ان اكون رئيس وزراء لجميع العراقيين، وان المسؤولية تحتم علي العمل وفق مبادئ المساواة وسيادة القانون وتحقيق طموحات الشعب العراقي دون تمييز."

وأضاف رئيس الوزراء أن "العالم يؤمن بالسلم ويرفض التطرف وإن شعبنا بدأ يخرج من ظلام التطرف الى نور التحرر والديمقراطية." مؤكدا اهمية احترام سيادة العراق وتطوير قواته المسلحة عبر تزويده بالاسلحة الحديثة.

واشار المالكي الى ان حكومته تعمل على تحقيق الامن وهي ماضية في مشاريعها السياسية وتتطلع الى مزيد من التقدم.

**مخلفات النظام السابق**

وكان رئيس الوزراء قال خلال محاضرة القاها في جمع من السياسيين والخبراء وصناع القرار في مجلس العلاقات الخارجية الامريكية " ان مخلفات النظام السابق والبنى التحتية المدمرة تقف على رأس التحديات التي تواجه الحكومة، وهي التي اوجدت ثغرات استطاعت المنظمات الارهابية النفوذ منها واثارة الفتنة الطائفية بدعم خارجي .

واكد المالكي على نجاح حكومته في وقف الحرب الاهلية وقال " لقد وضعناها خلف ظهورنا .. كما نجحنا في تطوير قدرات قواتنا المسلحة وسارت الى جنب هذه الخطوات مبادرة المصالحة الوطنية، واستطعنا ضم ابناء العشائر الى المسيرة السياسية ووقفوا ضد تنظيم القاعدة ومنهم ابناء عشائر الانبار".

ونفى المالكي الاتهامات الموجهة الى حكومته قائلا " ان حكومته تلتزم ببرنامج وطني منذ تشكيلها" ورأى انها " في مأمن من التفكك" .

**تفعيل المصالحة الوطنية**

من جانبه قال الرئيس الامريكي جورج بوش ان على حكومة المالكي أن تفعل المزيد للمساعدة في احراز تقدم في المصالحة الوطنية. واضاف: "قضينا وقتا نتحدث فيه بشأن المصالحة والقانون.. ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان يكرسان جهودهما لاستصدار تشريع جيد من البرلمان. ويتعين على الاحزاب السياسية في العراق أن تتفهم أهمية اصدار مثل هذه القوانين."

**بلاك ووتر**

وجاء الاجتماع بعد أيام من اطلاق متعاقدين من شركة بلاكووتر الامنية الامريكية النار وقتل مدنيين عراقيين في العراق. لكن بوش والمالكي لم يردا على سؤال صرح به أحد الصحفيين بشأن ما اذا كان الزعيمان قد ناقشا موضوع بلاكووتر.

وفرغت وزارة الداخلية العراقية من صياغة مشروع قانون ينهي الحصانة القانونية التي يتمتع بها المتعاقدون الامنيون في ضوء اطلاق نار وقع في ١٦ أيلول وأودى بحياة ١١ شخصا. جاء ذلك بينما كان حراس من بلاكووتر يرافقون قافلة تابعة للسفارة الامريكية في بغداد.

ووصف المالكي اطلاق النار بأنه جريمة وتعهد بتجميد عمل بلاكووتر وملاحقة موظفيها قانونيا. ولكن العراق بدأ بعد ذلك وقد خفف لهجته.

وقال علي الدباغ المتحدث باسم الحكومة بأن المالكي " أثار قضية احترام سيادة العراق من جانب القوات أو من جانب أية جهة أخرى تعمل في العراق.. عليهم أن يحترموا سيادة العراق."

وفيما يتعلق بقضية أخرى هي اعتقال أشخاص يزورون العراق بمن فيهم ايرانيون وعراقيون قال الدباغ "يتعين تحقيق ذلك بصورة مشتركة ولا يمكن أن يكون هناك تحرك من طرف واحد."

وقال ستيفن هادلي مستشار الامن القومي التابع للبيت الابيض الامريكي انه جرت مناقشة عامة لقضايا عدة. وبعد الاجتماع الرسمي مع بوش بحث المالكي ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس قضية بلاكووتر.

وأضاف هادلي "ان الولايات المتحدة والعراق سيدرسان معا هذا الحدث والحوادث الاخرى المتصلة به."

وأكد بوش أن انسحاب القوات الامريكية من العراق سيعتمد على نجاح المهمة هناك.

واضاف بوش: "لقد أوضحت للشعب الامريكي بأن حجم قواتنا سيعتمد على النجاح المتحقق."

## في الحدث

## أخطاؤنا

**جليل وادي**

**ان تجربتنا السياسية الماضية حفلت بانجازات مهمة ، لكنها بالمقابل انطوت على اخطاء عديدة ، جاء بعضها بسبب سوء التقدير للمواقف المتخذة ، او غض الطرف طمعا في مكاسب ضيقة ، او مراهنة على وهم ظن انه حقيقية.**

تقارير صحفية عديدة، وبرامج تلفزيونية مختلفة، واحاديث كثيرة جرى تداولها خلال السنوات الاخيرة بين المختصين وغير المختصين حول الاخطاء الامريكية في العراق.

وبصرف النظر عن تحديد تلك الاخطاء التي صارت معروفة للقاصي والداني، ومن دون التطرق الى مسألة كونها اخطاء فعلا ام لا، فالذي حدث قد حدث وان ضحاياه آلاف العراقيين.

واذا كان الرأي العام المحلي يعذر ساسة العراق الذين وقفت صعوبات واقعية في سبيل نيات بعضهم لاصلاح اخطاء ارتكبتها اعظم دولة في العالم، عرف عن اليات اتخاذ القرار فيها بعدها عن الارتجال والمزاجية وقصر النظر، فانه لن يعذرهم مطلقا لعدم مبادرتهم لاصلاح اخطاء اوقعوا فيها انفسهم، اخطاء اشترك الجميع فيها سواء المشاركون منهم في العملية السياسية او المعارضون لها او المتفرجون عليها.

ان تجربتنا السياسية الماضية حفلت بانجازات مهمة، لكنها بالمقابل انطوت على اخطاء عديدة، جاء بعضها بسبب سوء التقدير للمواقف المتخذة، او غض الطرف طمعا في مكاسب ضيقة، او مراهنة على وهم ظن انه حقيقية.

وقد تكون تلك الاخطاء حصيلة انفعال سياسي، اوصدمة غير متوقعة او انتهاز لفرصة سانحة، او استلام لسلطة بلا خبرة، والسؤال هل تجاوز سياسيونا هذه المرحلة، وما هي اخطاؤنا؟

لا اظن احدا منهم غير عارف الان وبعد مرور سنوات اربع بما ارتكبت يداه من اخطاء، وهي واضحة للعيان، ولا حاجة لاستعراضها ولكن اشجعهم ذاك الذي يقف امام العراقيين ليعترف بأخطائه، ويحاول اصلاحها واحتواء تداعياتها، اما اذا اخذتهم العزة بالاثم فلا داعي لتذكيرهم بان بحرا من دم العراقيين قد سال، والملايين من العوائل قد شردت، بما جعل الحياة في بلادنا تكاد تتوقف.

وطالما الامر كذلك، فالفضيلة تستدعي اعادة النظر بما مضى من فعل سياسي بدافع اصلاح الاخطاء، وتجاوز مسألة الخسارة التي طالت هذا الطرف او المكاسب التي حققها الطرف الاخر، المهم ما سيحققه هذا الاصلاح من مكاسب لجميع العراقيين الذين ملوا الانتظار، وبلغ اليأس بهم مقتلا.

ان مراجعة موضوعية لمجمل التجربة الماضية كفيلة بتشخيص الاخطاء وايجاد الحلول الوطنية للازمة الخانقة التي تمر بها البلاد، ذلك ان الاصرار على مواقف سابقة وتبرير الاخطاء والتمسك بمكاسب مرحلية والثقة المطلقة بمساندة اقليمية معروفة الاهداف والدوافع وأدلجة الاوهام، كل ذلك يعني تعميقا لمأساتنا التي صارت اغرب من الخيال وتمزيقا لوحدتنا الوطنية وتدميرا لحلم طالما راود العراقيين منذ مئات السنين في ان يعيشوا حياة كريمة من دون ذل او قلق او موت بالجملة!.

# البيت الابيض يسحب ترشيح ريزو لمنصب محامي وكالة المخابرات المركزية

**واشنطن / وكالات**

سحب البيت الابيض ترشيح جون ريزو ليكون كبير محامي وكالة المخابرات المركزية الامريكية ( سي.اي.ايه) بعد عدة أشهر من الجدل بشأن دوره في سياسة الاستجواب بالوكالة.

واجتذب ريزو الذي قضى معظم حياته المهنية محاميا بوكالة المخابرات المركزية انتقادات من جانب الديمقراطيين ومنظمات حقوق الانسان بسبب تأييده للفكر القانوني لادارة بوش الذي يسمح بتشديد وسائل استجواب المعتقلين بشأن الارهاب المحتجزين لدى وكالة المخابرات المركزية. وقالت ايميلي لوريمور المتحدثة باسم البيت الابيض ان ريزو بعث برسالة الى الرئيس الامريكي جورج بوش يوم الثلاثاء يسحب فيها ترشيحه ليكون المستشار العام لوكالة المخابرات المركزية.

وقالت لوريمور "الرئيس قبل قراره." واضافت "وهو يعتقد ان السيد ريزو كان سيقوم بعمله على نحو رائع في هذا المنصب."

وقال مسؤول امريكي بارز ان ريزو أبلغ بوش انه قرر الانسحاب بعد ان خلص الى ان ترشيحه لن ينجح وان امتداد العملية لن يفيد.

واضاف المسؤول ان ريزو مازال كبير المحامين بوكالة المخابرات المركزية.

وقال رئيس اللجنة الخاصة للمخابرات بمجلس الشيوخ وعضو بارز في اللجنة من الحزب الجمهوري ان ريزو لا يتمتع بتأييد كاف ومن غير المرجح ان يتم اقرار تعيينه.

وتابع جاي روكفلر رئيس اللجنة في بيان "الرئيس والسيد ريزو اتخذا القرار الصحيح بسحب هذا الترشيح." واضاف "عملية اقرار الترشيح سلطت الضوء على الخدمات التي قدمها السيد ريزو على مدى ٣١ عاما لكنها اثارت ايضا تساؤلات بشأن ما اذا كان الشخص المناسب للوظيفة."

وأثناء جلسة اقرار تعيينه في حزيران قال ريزو للجنة مجلس الشيوخ انه اصدر رأيا قانونيا في عام ٢٠٠٢ ينص على ان الممارسات مع معتقلي وكالة المخابرات المركزية قانونية بموجب المعاهدات الدولية لمناهضة التعذيب ومن بينها معاهدة جنيف.

لكن ريزو قال ايضا انه لا يعارض مذكرة لوزارة العدل في آب عام ٢٠٠٢ جاء فيها ان التعذيب لا يقع ما لم يتعرض المعتقل لالم بدرجة خطيرة تقترن بفشل عضو بالجسم أو بالوفاة.

وقال ريزو في الجلسة "لم اعترض بالتأكيد على هذه المذكرة."

وكتب تحالف من منظمات لحقوق الانسان الى لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ هذا الشهر يحث الاعضاء على رفض تأكيد تعيين ريزو في منصب المستشار العام لوكالة المخابرات المركزية استنادا الى الاقوال التي ادلى بها. وقالوا ان اقرار تعيين ريزو سيبعث "برسالة سلبية على نحو سيئ الى العالم."

# محاكمة جندي أمريكي بتهمة قتل عراقيين والتمويه على الحادث

**بغداد/ CNN**

نفى جندي أمريكي التهم الموجهة اليه بقتل عراقيين ومحاولة التمويه على الحادثة بوضع أسلحة بالقرب من جثث ضحاياه، وذلك في مستهل محاكمته العسكرية في مدينة بغداد امس الأربعاء.

ويوجه الجيش تهم القتل المتعمد، وارتكاب فعل مخالف بوضع أسلحة بالقرب من ضحاياه وإعاقة مجرى العدالة إلى الجندي يورغ جي. ساندوفال، نقلاً عن الأسوشيتد برس.

ويواجه ساندوفال عقوبة السجن المؤبد، حال إدانته.

الجيش الأمريكي وجه الاتهام إلى الجنديين إيفان فالا ومايكل هينسلي في ذات القضية، وينتمي الجنود الثلاثة إلى الكتيبة الأولى من فوج المشاة ٥٠١، التابع للكتيبة الرابعة المحمولة جواً.

ويزعم محامي الجندي فالا أن قناصي الجيش الأمريكي يعملون بمقتضى أوامر بوضع "شراك" من مواد مشبوهة لاقتناص أهدافهم، وقتل كل من يتصادف ويلتقط الطعم.

ودفع ببراءة فالا مؤكداً أنه يتصرف بمقتضى الأوامر.

ورفض الجيش الأمريكي التأكيد على تلك المزاعم، نقلاً عن الأسوشتيد برس.

وعلل الناطق باسمه، بول بويس، الرفض قائلا: "لمنع العدو من العلم بتكتيكاتنا، وتقنياتنا وإجراءاتنا التدريبية، نحن لا نناقش أساليب محددة لاستهداف العدو المقاتل."

ونفى بويس وجود برامج سرية تخول قتل المدنيين العراقيين أو اللجوء لاستخدام تكتيك "إسقاط الأسلحة" لإضفاء شرعية وتبرير عمليات القتل، وهي ذات التهم التي يواجهها فيلا واثنان من رفاقه القناصين.

وكانت صحيفة "واشنطن بوست" أول من أشار إلى وجود برنامج "القنص" السري."

ويشار أن عدداً من جنود الجيش الأمريكي مثلوا أمام محاكم عسكرية في قضايا بارزة، من بينها قضية الانتهاكات بسجن أبوغريب، ومقتل ٢٤ مدنياً عراقياً على ايدي عناصر مارينز في "حديثة".

وذلك بجانب جريمة المحمودية، التي راحت ضحيتها فتاة عراقية في الرابعة عشرة من العمر، عقب اغتصابها. وقتلت أسرة الفتاة في الحادثة.

وأثارت الحوادث مشاعر العداء تجاه القوات الأمريكية.

# هل من ضرورة في مصادرة الاسلحة الشخصية ؟

**الموصل / ابراهيم سليم**

السلاح الشخصي، قبل اكثر من اربع سنوات، كان يعني للعراقي السلطة، وبعد انهيار مفهوم السلطة المطلقة بات حمل السلاح حالة كمالية، وشخصية، وقريب الشبه بالأشياء الضرورية، كالقلم، ونظارة القراءة، وسلسلة المفاتيح.

العقلية الامنية العراقية، كما يصفها جاسم، وهو عسكري برتبة رائد، لا تتعامل مع شرعية حمل السلاح وانما تطالب بنزعه عند تعلق الامر بدخول الدوائر الحكومية. وان الذين لا يحملون اسلحة تحت ثيابهم هم قطعا الذين يفضلون الاحتفاظ باسلحتهم في منازلهم.

وجود قطعة سلاح في متناول اليد يعني ان اطلاق النار يمكن ان يقع. وحسب تقديرات وزارة الداخلية في زمن الحكومة الانتقالية الثانية؛ فأن العراقيين يحتفظون في بيوتهم بحدود خمسة ملايين قطعة سلاح، وهو ما بات القانون يسمح به دون الحاجة الى اجازة من الحكومة.

في استعلامات بعض المعاهد والكليات توجد اسلحة تعود لطلاب وطالبات واساتذة وفي المحافظات الاخرى تبدو هذه الظاهرة اكثر انتشارا.

**الشباب والسلاح**

ياسين من سكنة حي الوحدة قال ان شرعية حمل السلاح اباحت للشباب اكتساب الخبرة في التعامل مع الاسلحة، وهذه الشرعية حسب تحليل ياسين تتعلق بغياب السلطة الامنية في البلاد، وان الاهالي هم المعنيون بامنهم، وهم يفصلون بين امنهم الشخصي، والامن الذي تقدمه الدولة.

ضباط في الشرطة حذروا من مفهوم جديد للجريمة حيث ان الجانب السياسي هو الاطار الذي يؤطر انواعاً عدة من الجرائم في الوقت الحاضر وان هناك مشكلة حقيقية في التمييز بين الجرائم.

الملازم صباح قال: وجود السلاح على نطاق واسع ادى الى زيادة عالية في نسبة الجرائم واغلب تلك الجرائم يتم تسييسها ولا تتعامل معها الشرطة بجدية.

مسؤول في وزارة الداخلية رفض الكشف عن اسمه قال لـ (المدى): هناك دعم نتلقاه من جهات معينة في تحليل وتمييز بعض الجرائم وهذا الامر يضعف دور اجهزة الامن والمشكلة الاساس ان السلاح متوفر لدى الجميع وهذا الامر يؤثر على اداء اجهزة الدولة الامنية.

**مشروع وطني**

رئيس الوزراء نوري المالكي، من جهته، جدد عرض مشروع المصالحة والحوار الوطني، ومحمد البدراني من منطقة باب لكش رأى ان ذلك يدل على ان الحكومة تفضل الطريق السياسي. واضاف: مسألة النظر في قانون اجتثاث البعث تبدو حيوية وقد تؤدي الى نتائج جيدة الان، ومشروع المصالحة هو الحل الوحيد لمشاكل عدة لكن تفسير المصالحة يبدو عائقا كبيرا. لقد كنا نفتقد الى خريطة، والمالكي بمشروعه وضع الخطوات لحل مشكلات معقدة كان البعض يعتقد ان الخطابات الرنانة والمنابر العالية يمكن ان تحلها الا ان ذلك اثبت فشله. خطة المالكي السياسية ستكون بطيئة ولكنها واضحة وعلى رئيس الوزراء ان يكون اكثر شجاعة، ويطبق خطته بشكل ينأى عن الضغوطات الجانبية.

التطمينات الوحيدة، برأي استاذ جامعي يحاضر في كلية الاداب بجامعة الموصل، تكمن في تحقيق العدالة واعادة الثقة بالحكومة وقال في حديث لـ ( المدى): يمكن تدريجيا اقناع المليشيات بنزع السلاح عندما تتوفر ضمانات قوية لكن المشكلة تكمن بمليشيات الازقة والاحياء، وهي مليشيات ليس من السهل نزع خوفها من المجهول فضلا عن ان هذه المليشيات هي اهداف لمافيات التجنيد التي تسعى الى انشاء جيوش شعبية من خلال نشر افكار هدامة تستغل الشباب.

وتابع: القضية ان هناك استغلالاً للدين، واغلب الجرائم تبررعلى انها جهاد ضد المحتل، وهي قد لا تكون كذلك. عمليات القتل في الشوارع اغلبها تنسب الى عمليات المقاومة، وان الضحايا هم من المتعاونين مع الاحتلال، وهذا غير صحيح لان هذه الجرائم ترتكب باسم الدين والناس يصدقون ذلك لانهم خاضعون لإعلام إرهابي كبير.

**القوى الفكرية**

فنان تشكيلي يدعى ( م.ز ) قال لـ (المدى) ان مدينة الموصل تشكو من تراجع كبير في قواها الفكرية والليبرالية. وحسب وجهة نظره فان غلبة الطابع العشائري مهد للفكر الديني السلفي بالتوغل، وان جهات اجتماعية في الموصل لعبت دورا كبيرا في عملية احتضان الارهاب، وان المثقف يعاني من انكفاء خطير، وان المنظومة المدنية في تراجع كبير، واضاف: المدينة تعاني من حالة تصحر، والمظاهر الدينية تجذب الشباب، وهي تدمر مفهوم المدنية بكل أشكاله، وتعطل القوى التنويرية، وهو ما يسمح بالعنف لهذا نرى ان الذين يحملون السلاح هم دون سن الرشد وهذه ظاهرة تستدعي الانتباه.

والحل من وجهة نظره يكمن في زيادة التثقيف والعمل على اصلاح مفهوم الديمقراطية واعطاء نماذج جيدة تكون قادرة على شد انتباه الشباب.

العملية السياسية شائكة ومعقدة وهي ما تزال رغم البنود الـ ( ٢٤ ) التي اعلنها المالكي في مشروعه بحاجة الى جهد جبار قبل التوصل الى تفسير موحد لتلك البنود.

هناك من يتوقع نجاح خطة المصالحة الوطنية لانها قائمة على ارادة عراقية مدعومة بتنازلات امريكية لكن الاغلبية ترى ان عامل الوقت ربما يؤثر سلبا على النتائج.

**مبادرة**

علاء من سكنة الدواسة يرى ضرورة ان تتبنى وزارة الداخلية مبادرة خاصة تقوم على مبدأ منح الامن لقاء نزع السلاح وان يتم ذلك بمشروع واضح البنود يطرح على البرلمان اسوة بمبادرة المالكي وبدعم من وزارات بعينها. يقول علاء: اعتقد ان وزارة الداخلية تتحمل العبء الأكبر في مسألة إعادة الأمن والاستقرار الى مناطق مختلفة تعاني الاضطراب وهذا يتطلب الحزم وتفعيل قانون مكافحة الارهاب واعادة تفسير قانون الطوارئ وتفعيله بشكل سليم حتى وان جاء بطريقة عنيفة. وبما ان عامل الوقت قد يؤثر على نتائج خطة المالكي فان وزارة الداخلية بمقدورها تحقيق نتائج سريعة ومضمونة من خلال مبادرة تطلقها من اجل المناطق الاكثر تضررا في الموصل.

ويوضح قائلا: وجود الاسلحة عامل مهم لاستخدامها والمتاجرة بها ولابد من اسقاط فرضية توفر السلاح للحماية الشخصية. يجب مصادرة كل الاسلحة وعدم الاعتماد على مبدأ القطعة الواحدة المسموح بوجودها في كل منزل.